عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
Strategic Studies

LUGARIT

الإرث الثقيل: الاقتصاد والاقتصاد السياسي لبقاء المجتمعات المحلية في سورية قبيل انهيار النظام

دراسة تحليلية

إعداد: مجموعة باحثين

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة، تهدف لدور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسورية والمنطقة دولةً ومجتمعاً، وترقى لتكون مرجعاً لترشيد السياسات ورسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 2013، كمؤسسة أبحاث تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً في القضية السورية، ضمن مجالات السياسة والتنمية والاقتصاد والحوكمة المحليّة. يُصدر المركز دراسات وأوراقاً منهجية تساند المسيرة العمليّة للمؤسسات المهتمة بالمستقبل السوري، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتتفاعل عبر منصات متخصصة لتحقيق التكامل المعلوماتي والتحليلي ورسم خارطة المشهد.

تعتمد مُخرجات المركز على تحليل الواقع بأبعاده المركّبة، بشكل يَنتُج عنه تفكيك الإشكاليات وتحديد الاحتياجات والتطلعات، ممّا يمكّن من المساهمة في وضع الخطط وترشيد السياسات لدى الفاعلين وصُنَاع القرار.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org

البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

تاريخ الإصدار: 12 شباط / فبراير 2025

أحد برامج المنتدى السوري

المنتدى السوري
SYRIAN FORUM

لوغاريت

لوغاريت مؤسسة بحثية صغيرة تعمل في مشاريع التنمية الدولية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، تقدم المعرفة التي تحتاجها المجتمعات والمؤسسات للاستفادة من مواردها ولتعزيز التنمية "الحقيقية" على الأرض.

الموقع الإلكتروني www.lugarit.com

البريد الإلكتروني admin@lugarit.com

LUGARIT

جميع الحقوق محفوظة ©

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية ومؤسسة لوغاريت

فريق البحث

عمر عبد العزيز الحلاج	زيدون الزعبي	أيمن الدسوقي
جاد الحلاج	عبيدة السيد علي	حسان مصري
رهف اللحام	فاضل خانجي	براء خرفان
	زينة الخير	

المحتويات

المحتويات 2
مقدمة 3
منهجية عرض البيانات 4
الأمن الغذائي 5
ضمان الحيازة العقارية 11
الدخل 14
الاقتصاد السياسي للبقاء 18
التوصيات 21

مقدمة

في أواخر نوفمبر/ تشرين الثاني 2024، أطلقت هيئة تحرير الشام عملية ردع العدوان العسكرية، والتي انتهت، بعد أن انضمت لها قوى معارضة أخرى، بسقوط نظام الأسد خلال أيام قصيرة. وقد أتى هذا السقوط السريع نتيجة التأثير التراكمي للتشرذم والانهيار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي تعمق طوال النزاع الذي دام 13 عاماً بعد اندلاع الثورة السورية. بحلول عام 2024، كانت أجزاء كبيرة من الأراضي السورية تتأرجح اقتصادياً على حافة الهاوية، مع وجود تفاوت كبير في إدارة الاقتصاد المتهالك بين المناطق. انهارت معادلة الاقتصاد السياسي المبني على استخلاص الثروات بديلاً عن التنمية، وأدى الأثر المركب لسوء الإدارة والفساد والعقوبات الاقتصادية المباشرة، والامتثال المفرط لهذه العقوبات إلى تراجع مستويات الحياة وسبل العيش، مما شجع على المزيد من الفساد واستخلاص الموارد بطرق غير شفافة وغير قانونية، وأدخل البلاد في حلقة مفرغة من الانهيار الاقتصادي. وفَّر الدعم الإنساني والحوالات المالية في بعض المناطق حداً من سبل البقاء للمجتمعات المحلية، ولكن هذا الدعم لم يفِ بأكثر من الحد الأدنى من متطلبات الحياة. أغلب المجتمعات السورية اليوم تعاني وستعاني من أثار النزاع إذا استمر النظام الاقتصادي يعتمد مبدأ الدعم الإنساني بدلاً من دعم عودة هذه المجتمعات إلى العمل وتعافي سبل العيش فيها.

تسعى هذه الورقة إلى المساهمة في فهم الأوضاع الاقتصادية قبيل انهيار النظام، وتقديم رؤى حول الديناميكيات التي أدت إلى الأحداث المحورية في نوفمبر/تشرين الثاني 2024، والتحديات التي تنتظرنا في حقبة ما بعد الأسد، من خلال الاستعانة بمسح كمي متعدد القطاعات، شمل 1258 عينة، تم جمعها من 253 ناحية مأهولة، (من أصل 271 ناحية في عموم سورية) في ربيع عام 2024، بحسب نسب توزع السكان فيها، مع مراعاة تموضع سكان الحضر والريف وتوزع الأحياء الكبيرة في الريف. يستخدم هذا التحليل تقنيات الارتباط والانحدار بين مختلف المتغيرات التي تم قياسها، مع تصور النتائج من خلال رسم الخرائط البيانية. وعلى عكس عدد من الدراسات التي درست سبل العيش السورية ضمن مؤشرات مستقلة، يستكشف هذا البحث التقاطعات بين سبل العيش والحوكمة والاستقرار المجتمعي. تأتي هذه الدراسة كجزء ثالث لاستكمال نتائج الاستبيان بعد نشر الجزء الأول المتعلق بالحوكمة، والجزء الثاني المتعلق بالخدمات.

ومن المهم أن نؤكد أن الوضع الاقتصادي المزري في سورية تفاقم بسبب الاقتصادات السياسية المتصدعة، التي ولّدها النزاع ضمن المناطق الجغرافية المختلفة، وقد أدت هذه الأنظمة المحلية غير الرسمية في كثير من الأحيان إلى زيادة التفاوتات بين المناطق، مما أدى إلى تآكل شرعية الحكم والثقة العامة في بعض المناطق، بينما عززها في مناطق أخرى. كما أدى إعطاء الأولوية لاحتياجات السوق الآنية العاجلة على حساب الاستقرار الهيكلي الاستراتيجي إلى زيادة تفتت التماسك الاجتماعي، وترسيخ حالة الانقسام. وتحتاج معالجة هذه التحديات خطوات جدية في دمج الاقتصادات المجزأة، والحد من الاستقطاب، وإنشاء أنظمة حكم عادلة لتمهد الطريق إلى استقرار وطني وتعافٍ مستدام.

وبينما تستحق البيانات التي تم جمعها تحليلاً أكثر عمقاً، ومراجعة متقاطعة مع مجموعات بيانات أخرى، فإن هذه الورقة ستركز على تقديم الدروس المستفادة الرئيسة التي يمكن أن تقدمها بطريقة موجزة. وهي بذلك توفر قاعدة معلومات أساسية (baseline) لتتبع تطور الأوضاع مستقبلاً، ولفهم الديناميكيات القادمة بالقياس إلى الوضع السابق. بالإضافة إلى

ذلك، تسعى الورقة إلى تأطير المشهد الاجتماعي والاقتصادي لسورية ما بعد الأسد، وتوفير أساس لمعالجة التحديات الحرجة المتمثلة في إعادة الإعمار، وارتباطها بآليات الحوكمة والمساهمة في ضمان عدالة التوزيع واستعادة الحقوق الاقتصادية التي هدرتها سنوات النزاع والفساد والتسلط. وبما أن نتائج البحث تغطي المرحلة المباشرة قبل نجاح قوى الثورة في إسقاط النظام؛ فإن البيانات فيها مجمّعة على أساس منظومات الحوكمة التي كانت سائدة حينها، وهي: 1) منطقة سيطرة النظام البائد وتفرعاتها الأساسية في: 2) السويداء و3) درعا، وكذلك في 4) منطقة سيطرة حكومة الإنقاذ، و5) منطقة سيطرة الحكومة المؤقتة، و6) منطقة سيطرة الإدارة الذاتية في شمال شرق، و7) المنظومة المعدلة عنها في المناطق ذات الأغلبية العربية والمعروفة بالإدارة المدنية. ورغم أن هذه التقسيمات قد تغيرت بشكل كبير بعد 8 ديسمبر/كانون الأول 2024، إلا أنها مازالت قائمة في أجزاء من البلاد اليوم، وفيما يخص الحالة الاقتصادية فإنها توفر بيانات أساسية لأوضاع السكان المعيشية فيها.

منهجية عرض البيانات

تم جمع البيانات المستخدمة في هذه الورقة باستخدام استبيانات كمية، وكان الهدف الأساسي إنشاء عينة تمثيلية تغطي جميع المناطق الجغرافية في سورية. وفي حين أن مجموعة البيانات المعروضة في هذا البحث تدعو إلى فحص أعمق ومقارنات بين قواعد البيانات المختلفة، فإن هذه الورقة تقدم عدداً من الملاحظات العامة التي تتطلب اهتماماً فورياً في ضوء المسار الحالي لسورية.

أُنجز المسح الميداني في ربيع عام 2024. وتم جمع 1258 استجابة (51.5% رجال، و48.5% نساء) بالمحصلة، من قبل فريق يتكون من 43 مساحاً ميدانياً مدرباً (27 رجال، و16 نساء)، مع الحفاظ على متوسط عينة واحدة على الأقل لكل 16000 نسمة. شمل الاستبيان 44 سؤالاً، وتناول 14 محوراً موضوعياً. (لمراجعة تفاصيل الدراسة يرجى الرجوع إلى الجزء الأول.)[1] أثناء مرحلة التحليل، تم تنظيم هذه الأسئلة في تراكيب تحليلية، مما يتيح إنشاء مؤشرات لرؤى أعمق ناتجة عن تكامل البيانات من الأسئلة المختلفة مع بعضها بعضاً. ومن المهم ذكره أن بعض الأسئلة قد تم تحليلها بطرق متعددة لتنتج مؤشرات مركبة. وتتحرى الأسئلة منظور المجيبين للاستبيان عن تصوراتهم حول المسائل المطروحة في محيطهم، وتقييمهم للأوضاع الاقتصادية في مناطقهم، بهدف تشكيل صورة عامة حول أحوال المجتمعات المحلية التي شملتها الدراسة. لغرض هذه الورقة، ينصب التركيز بشكل أساسي على الأسئلة الـ24 المصنفة ضمن تركيبات سبل العيش والاقتصاد المحلي، وعلاقتها بعدد من التركيبات الأخرى المتعلقة بالحوكمة والخدمات.

يعرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة سبل العيش بطريقة مركبة، تشمل قدرة الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية على توفير متطلبات معيشتهم. ويشمل ذلك قدراتهم الذاتية على توفير احتياجاتهم، وتسخير أصولهم ومواردهم الاقتصادية والطبيعية للتعامل مع الصدمات والمتغيرات بطريقة مستدامة[2]. وينظر إلى استدامة سبل العيش على أساس أنها جزء

[1] الزعبي، زيدون وآخرون (2025). واقع الحوكمة في سورية ما قبل 8 كانون الأول 2024: دراسة تحليلية. مركز عمران للدراسات الاستراتيجية بالتعاون مع لوغاريت، الرابط: https://bit.ly/3WjrFPC .

[2] United Nations Development Programme (2023). Building Resilience Though Livelihoods and Economic Recovery. Washingto D.C.: UNDP.

من منظومة اقتصادية اجتماعية سياسية وبيئية متكاملة، لتشكل قضايا البقاء والأمن الغذائي جانباً فقط من جوانب سبل العيش، يتكامل مع المساحة المتوفرة لاستخدام الأصول الخاصة والمجتمعية، والقدرة على العمل والإنتاج، وقدرة منظومات الحوكمة المحلية على توفير الخدمات والحماية.

ستعالج هذه الورقة إذاً تلك المواضيع على التوالي:

- الأمن الغذائي وارتباطه بأساسيات البقاء.
- الأصول والحقوق العقارية للسكان.
- الدخل .
- الاقتصاد السياسي للبقاء.

الأمن الغذائي

أظهرت الدراسة حجم الفجوة بين توفر مقومات العيش وجودتها وبين قدرة المجتمعات المحلية على تحمل تكاليفها. وتظهر هذه الفجوة بشكل كبير في موضوع توفر الغذاء وجودته مقابل كلفة الغذاء. إذ سجل توافر الغذاء أعلى درجة خلاف بين الوفرة والكلفة من بين مؤشرات الخدمات التي شملها المسح، بمتوسط 77% لإمكانية الوصول، و71% للجودة، بينما بقيت القدرة على تحمل التكاليف في أدنى المستويات 46%. بالمقارنة مع تقييم المجتمعات المحلية لتوفر الخدمات الأخرى كالرعاية الصحية والتعليم والنقل، وجودتها مقابل تكلفتها يظهر الغذاء كحالة حدية. فهو الأكثر توفراً والأعلى جودة من جهة، ولكنه من بين أقلها ملاءمة لقدرة المجتمعات المحلية على تحمل تكاليفه[3]، مما يستدعي انتباهاً خاصاً إلى الفصام الطبقي القائم في المجتمع السوري اليوم.

[3] لمراجعة نتائج المسح الخاص بالخدمات الرجاء الرجوع إلى: الدسوقي، أيمن وآخرون (2025). عشية سقوط النظام: مؤشرات واتجاهات الخدمات في سورية: دراسة تحليلية. مركز عمران للدراسات الاستراتيجية بالتعاون مع لوغاريت، الرابط: https://bit.ly/4aTutJf .

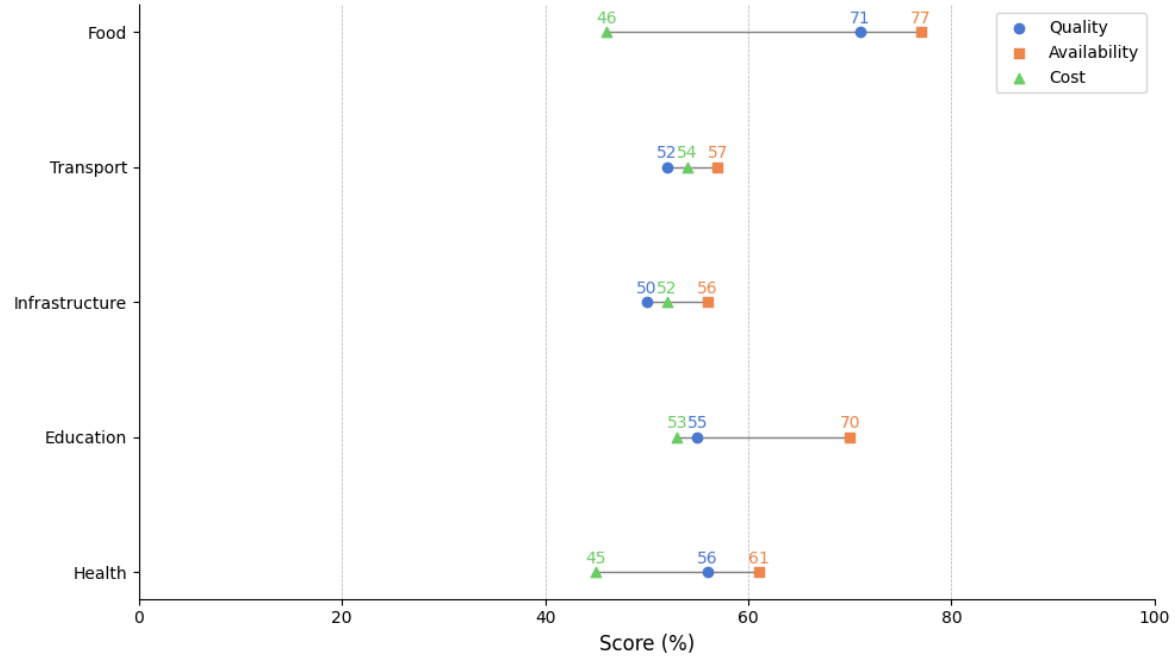

الشكل 1: الفجوات بين التكلفة والجودة وتوافر الخدمات حسب القطاع.

0 إلى 20%: ضعيف جداً، 20 إلى 40%: ضعيف، 40 إلى 60%: متوسط، 60 إلى 80%: جيد، 80 إلى 100%: جيد جداً.

يجب النظر إلى الأمن الغذائي كواحد من أهم مؤشرات نوعية الحياة بالنسبة للغالبية من السوريين، ولكنه ليس المؤشر الوحيد بالطبع، فهناك ارتباط قوي بين قدرة المجتمعات المحلية على توفير الأمن الغذائي وطبيعة الخدمات الأخرى التي تتضافر لتخلق بيئة متكاملة، إما أن تكون داعمة لسبل العيش أو معيقة لها. وتظهر البيانات هذا الارتباط بشكل قوي في جميع المناطق وبين جميع القطاعات، مع استثناء وحيد هو وضع قطاع الصحة في مناطق سيطرة حكومة الإنقاذ. فهذا القطاع كان مدعوماً بدرجة عالية من المنظمات والمانحين في إدلب بطريقة غير متجانسة ومتواكبة مع باقي معطيات المنطقة. أي إن نجاح قطاع الصحة في مناطق سيطرة حكومة الإنقاذ لم يكن مرتبطاً بعوامل ذاتية أنتجتها ظروف المنطقة. وهذا يجعل من تكرار تجربته في مناطق أخرى أمراً صعباً في المستقبل.

تظهر الدراسة أيضاً تراجعاً كبيراً في مستويات الأمن الغذائي السوري. فالزراعة المحلية التي كانت عماداً أساسياً من أعمدة الاقتصاد السوري، وأحد أهم مرتكزات الأمن الغذائي قد فقدت مكانتها الأساسية[4]، وتحول جزء كبير من المجتمعات المحلية للاعتماد على استيراد المواد الغذائية، حتى في المناطق التي كانت تعدُّ مراكز الإنتاج الزراعي الأهم (شمال وشرق وجنوب سورية). وتظهر البيانات ترابطاً واضحاً، وإن لم يكن متجانساً دائماً، بين مؤشر الغذاء وبين كون مصدر الغذاء الأساسي مستورداً من خارج سورية. إذ أظهرت المناطق الواقعة على طول الحدود التركية والأردنية مستويات عالية من الاعتماد على الغذاء المستورد، (إضافة لتوفر موارد ذاتية قوية في بعض الأحيان كما هو الحال في درعا)، مما يعكس

[4] لمزيد من التفاصيل راجع:

Kindah, Ibrahim et al. (2024). "Food Security and Livelihoods in Protracted Crisis: The Experience of Rural Residents in Syria's War Zones." *Food Security*, vol. 16, no. 3, June 2024, pp. 659–73. Springer Link, https://doi.org/10.1007/s12571-024-01446-z .

استغلال قربها من طرق التجارة عبر الحدود، وتراجع لأنظمة الإنتاج المحلية القوية. وبالمقابل تنعكس المعادلة بشكل حاد في المناطق الداخلية، فيكون هذا الاعتماد ضئيلاً.

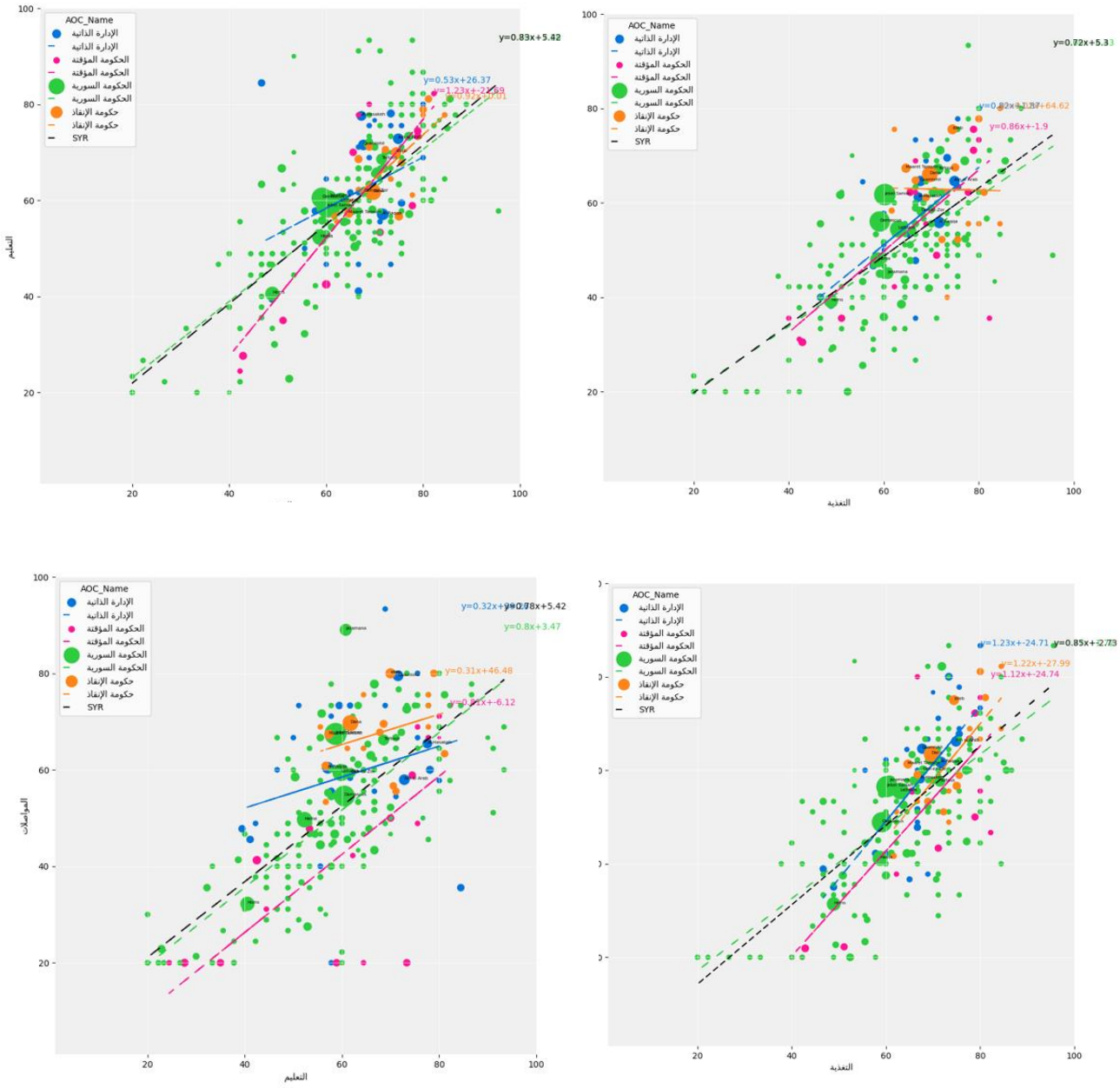

الشكل 2: العلاقة الطردية بين رضا المجتمعات المحلية عن الغذاء
مع الصحة (أعلى يمين)، التعليم (أعلى يسار)، البنى التحتية (أسفل يمين)، المواصلات (أسفل يسار)

أظهرت المناطق الخاضعة لسيطرة نظام الأسد نمطاً مختلفاً، فقد أشار المستجيبون إلى الاعتماد بشكل أساسي على الغذاء المنتج محلياً، والإمدادات من المناطق المجاورة داخل مناطق سيطرة الأسد نفسها. ولم تمثل الواردات سوى 16% بحسب منظور المستجيبين للاستبيان. وكانت الأغذية التي يتم الحصول عليها من مناطق سيطرة أخرى منخفضة أيضاً بنسبة

22%. ورغم توفر الغذاء نسبياً في تلك المناطق إلا أن تكلفة الغذاء كانت عالية، مما عنى أن القدرة التنافسية للمنتج المحلي بقيت محدودة مقارنة بالمنتج المستورد، وهذا موضوع يستدعي مراجعة استراتيجيات التعافي مستقبلاً، فانقطاع سلاسل القيمة الزراعية وسلاسل التوريد الوطنية يحتاج إلى تقييم دقيق للقدرة التنافسية الزراعية السورية وتوفر مصادر المياه والقوى البشرية في القطاع الزراعي. إن أي تصور بأن الزراعة السورية ستسترجع مكانتها سريعاً بمجرد انتهاء العمليات العسكرية يبدو غير واقعي في الوقت الحالي.

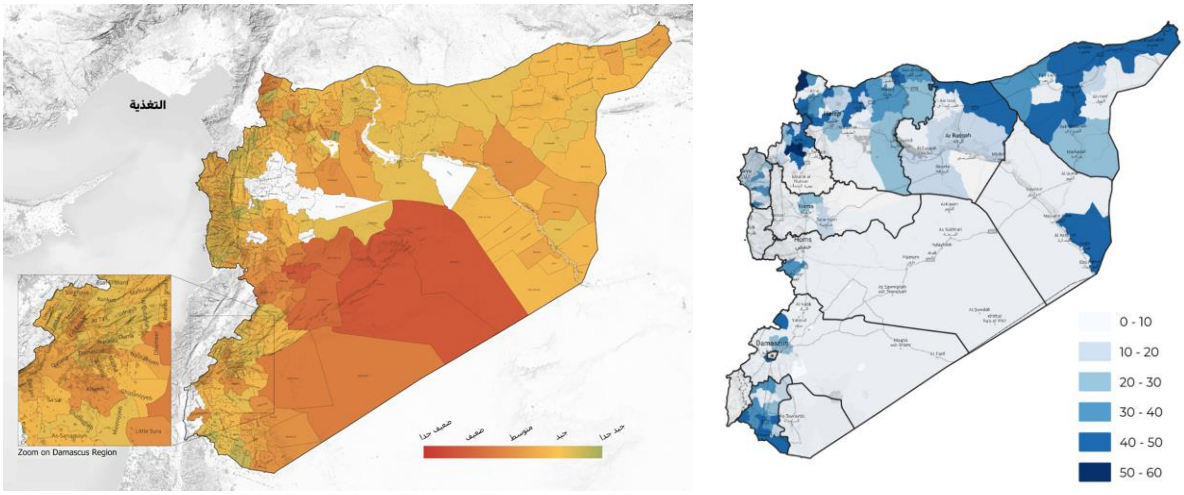

الشكل 3: المؤشر المركب للغذاء (يسار) مقابل مؤشر استيراد المواد الغذائية من خارج سورية
يلحظ توافق إلى درجة كبيرة بين إحساس السكان بالأمن الغذائي مع توفر الغذاء المستورد في أغلب المناطق.

بالمقابل أظهرت المناطق المنعزلة تماماً، والتي تعتمد بشكل أساسي على الزراعة المحلية فقط، بأنها أقل المناطق من ناحية إحساس السكان بالأمن الغذائي. بينما كانت المناطق التي تعتمد على سلاسل توريد وطنية من منطقة السيطرة ذاتها، أو من مناطق السيطرة الأخرى أكثر اطمئناناً من ناحية أمنها الغذائي. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على التكامل الاقتصادي، وعلى ضرورة إعادة تفعيل سلاسل القيمة بين المناطق كأسرع طريقة لاستعادة الأمن الغذائي السوري بسرعة، وتفادي تعرض المجتمعات المحلية لمخاطر الجوع في المستقبل. كخلاصة يكشف تحليل الانحدار عن علاقات لافتة بين مصدر الغذاء والأمن الغذائي[5]، فبحسب رأي المجتمع:

- الأغذية المستوردة من خارج البلاد والمنتجة محلياً: أفاد المستجيبون الذين يرون أنهم يعتمدون على الواردات بأمن غذائي أفضل، وخاصة فيما يتعلق بالقدرة على تحمل التكاليف. تسهم قنوات الاستيراد المستقرة (والتي كانت مدعومة في أحيان كثيرة من قبل برامج دولية) إلى تقليل التكلفة، غير أنها إذا لم تكن متكاملة مع أنظمة إنتاج محلية فعّالة فإنها قد تعاني من تقلبات التكلفة.
- الأغذية من مناطق السيطرة الأخرى أو المناطق المجاورة ضمن منطقة السيطرة: يرتبط الاعتماد على مصادر الغذاء بين مناطق السيطرة الأخرى بنظرة مجتمعية أسوأ للأمن الغذائي. تؤدي عدم الكفاءة اللوجستية والعوائق السياسية

[5] في النمذجة الإحصائية، تحليل الانحدار هو مجموعة من العمليات الإحصائية لتقدير العلاقات بين متغير تابع ومتغير مستقل واحد أو أكثر خالٍ من الأخطاء.

والأمنية، وتكاليف النقل الإضافية، إلى تباينات في القدرة على تحمل التكاليف والوصول إليها، مما يسلط الضوء على ضعف سلاسل التوريد الداخلية في مواجهة الاضطرابات.

ربما تشكل المواد الغذائية المستوردة ركيزة مؤقتة لتفادي مخاطر الجوع على المدى القريب، ولكنها تبقى فوق قدرة المجتمعات المحلية على تحمل تكلفتها، مما يعني أن الطريقة المستدامة الوحيدة لضمان الأمن الغذائي على المدى الأبعد تكمن في التكامل بين المناطق السورية. إن تحرير الاقتصاد السوري كما هو مقترح اليوم من قبل الحكومة الجديدة سيكون له أثر مرحلي في تسريع توفير المواد الغذائية وانخفاض أسعارها، ولكنه على المدى الأبعد قد يهدد قدرة الزراعة السورية والصناعات المرتبطة بها على التعافي. ويجب توخي الحذر بين الاحتياجات الآنية والاحتياجات الاستراتيجية لضمان الأمن الغذائي السوري.

من ناحية أخرى، تباينت جودة الغذاء حسب المنطقة. وقد ارتبطت بعلاقة طردية بمؤشرات التماسك الاجتماعي[6]، إذ أفادت المناطق ذات المستويات الأعلى من التماسك الاجتماعي، بحسب رأي المجتمعات، بجودة طعام أفضل، مما يشير إلى أن شبكات المجتمع القوية والأنظمة التعاونية قد تعمل على تحسين موثوقية ومعايير توزيع الغذاء. وتؤكد هذه العلاقة على أهمية الاستقرار والتماسك المجتمعي والسياسي في تعزيز أنظمة الغذاء والأمن العام[7].

كما أثبتت نتائج البحث أن تقييم المجتمعات المحلية لأوضاعها الاقتصادية يحظى بدرجة عالية من التوافق بين أفراد المجتمع المحلي. وأظهرت نتائج التحليل توافقاً على المستوى في الإجابات بين سكان المنطقة رغم اختلافهم. كما أظهرت النتائج أن تقييم الرجال والنساء يأتي متقارباً في أغلب الأحيان، مع تركيز النساء على الجوانب الخدمية والاقتصادية والأمنية المباشرة، ووجود تناغم أكبر بينهن في كل منطقة من تقييم الرجال، الذين ركزوا غالباً على الجوانب الحوكمية. بيد أن الخلافات بين الرجال والنساء تكاد تكون هامشية في أغلب المناطق. هذا يستدعي فهماً أدق لكيفية تقييم الأسر للمواضيع الاقتصادية. فالدراسة لم تخلص إلى أن الرجال والنساء متساوون من ناحية تأثرهم بالعوامل الاقتصادية، ولكنهم يقيمون تلك العوامل بطريقة متشابهة فيما يخص أثرها على الأسرة والمجتمع بشكل عام.

وتظهر نتائج المسح أيضاً تفاوتاً كبيراً بين المجتمعات المحلية، حتى ضمن سيطرة قوى أمر واقع واحدة. وتؤكد هذه الفجوة بين الوفرة والجودة من جهة، والتكاليف من جهة أخرى على غياب التناغم في تقديم الخدمات وإدارة الأسواق المحلية، مما يدفع العديد من السكان إلى الاعتماد على الأسواق غير الرسمية لسد احتياجاتهم. بمعنى آخر فشلت منظومات الحوكمة ومنظومات الإغاثة في ضمان استقرار الاقتصادات المحلية وحماية الأمن الغذائي للمجتمعات المحلية. إن توفر الغذاء وجودته وتفاوت أسعاره بشكل كبير يوحيان بأن آليات السوق الرسمية قد انهارت بالمطلق في أغلب المناطق السورية، إذ ترتبط هذه الديناميكية ارتباطاً وثيقاً بانتشار الفساد (خاصة في مناطق سيطرة النظام). فكما يتضح من نتائج تحليل الارتباط (باستخدام تحليل التراجع على أساس المربعات الصغرى) توجد علاقة ارتباط سلبية ذات دلالة إحصائية ($p <$

[6] تناولت أسئلة الدراسة أسئلة خاصة عن مقدار ثقة المجتمعات المحلية بالمجتمع المحيط بها مباشرة، وبالمجتمعات المجاورة ضمن منطقة السيطرة الواحدة، ومع المجتمعات في مناطق السيطرة الأخرى. تتفاوت المجتمعات في مقدار الثقة مع المجتمعات الأخرى. ولكن حيث يوجد ثقة عالية ضمن المجتمع الواحد كان هناك تقييم أفضل لجودة وتوافر الغذاء.

[7] لمزيد من المعلومات انظر: Kindah, Ibrahim et al. (2024).

0.001) بين القدرة على تحمل تكاليف الغذاء والفساد بحسب رأي المجتمع[8]، وهذا يشير إلى أن المناطق التي تتوفر فيها أغذية أكثر بأسعار معقولة تظهر فيها مستويات أعلى من الفساد، بما يعني أن المنظومات الرسمية فشلت في الغالب في توفير الأمن الغذائي، وألجأت المجتمعات المحلية إلى أسواق غير رسمية توفر خيارات غذائية أرخص. وهذه الظاهرة تتكرر أيضاً فيما يخص مؤشرات أخرى، إذ يرتبط توفر خدمات الرعاية الصحية إيجاباً مع انتشار الفساد ($p < 0.1$)، مما يشير إلى أن المناطق التي تتمتع بإمكانية وصول أفضل إلى الرعاية الصحية تواجه، بحسب رأي المجتمعات المحلية، فساداً متزايداً، ربما من خلال المدفوعات غير الرسمية والمحسوبيات في مجال تقديم الخدمات. وعلى العكس من ذلك، ترتبط تكاليف النقل وباقي خدمات البنية التحتية بشكل عكسي مع انتشار الفساد ($p < 0.01$). وقد يشير هذا إلى أن المناطق ذات البنية التحتية الأفضل وشبكات النقل تعتمد بشكل أكبر على ما تبقى من الاقتصاد الرسمي، وتتراجع فيها الاقتصادات غير الرسمية، والتي تنم غالباً عن الممارسات الفاسدة في إدارة المنطقة.

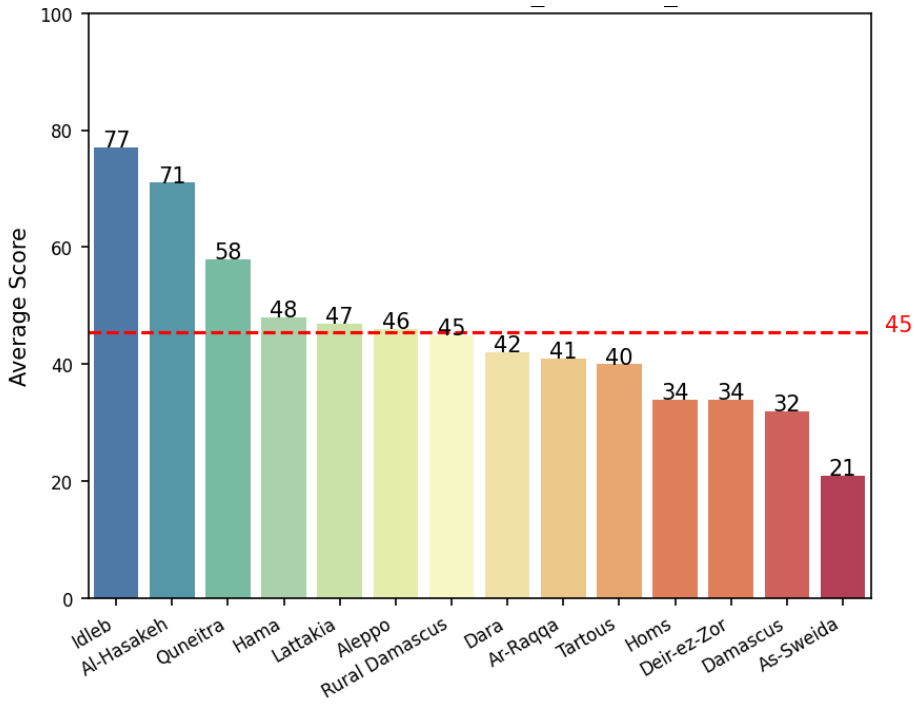

الشكل 4: درجة النزاهة المتصورة في إجراء المعاملات العامة (غياب الفساد، السؤال 3) حسب المحافظة
0 إلى 20%: سيء للغاية، 20 إلى 40%: سيء، 40 إلى 60%: متوسط، 60 إلى 80%: جيد، 80 إلى 100%: جيد جداً.

يختلف رأي المجتمعات حول نزاهة السلطات الحاكمة (غياب الفساد) بشكل كبير حسب المنطقة، وهو غير متجانس حتى في منطقة السيطرة الواحدة (انظر الشكل 4). ويصل إلى حده الأعلى في إدلب، حيث سجلت درجة عالية نسبياً من الشفافية بلغت 77%، مما يعكس تصورات أفضل للحوكمة ونزاهة المعاملات. بينما وصل إلى حده الأدنى في مدينة دمشق والسويداء اللتين سجلتا درجات أقل، بلغت 32% و21% على التوالي، مما يشير إلى تجذر الفساد فيهما حتى بالمقارنة إلى باقي مناطق سيطرة النظام.

[8] تظهر حالة إدلب كحالة استثنائية للقاعدة عن باقي مناطق سورية، لتوفر تقييم عال للأمن الغذائي في المنطقة، وتقييم جيد لغياب الفساد، بالمقارنة مع المناطق الأخرى.

ولكن مؤشر الفساد ليس المؤشر الوحيد الذي يؤثر في البيئة المحلية التي تتحكم بنوعية الحياة للمجتمعات المحلية، فالفساد واحد فقط من مؤشرات التسويغ وقبول المجتمعات المحلية[9]، وتنظر المجتمعات المحلية إلى مقبولية الجهات الحوكمية من خلال تركيبات معقدة من الأولويات، مثل تفهم الجهات الحوكمية للأولويات المحلية، والعادات، والتقاليد، وتوفير الأمن، والإحساس بالعدالة في توزيع الموارد، وغيرها. بالمقارنة يبدو جلياً أن جميع منظومات الحوكمة لم تكن متجانسة في توفير المقبولية المجتمعية ضمن مناطق سيطرتها، ولم توفر الأمن الغذائي بشكل متجانس لجميع السكان تحت سيطرتها. ولكن حيث توفر الطعام توفرت المقبولية للسلطات الحاكمة. ولا يشذ عن هذه القاعدة سوى منطقة سيطرة الإدارة الذاتية، حيث التواجد الأكبر للمكون المجتمعي الكردي. ففي تلك المنطقة لا علاقة مباشرة بين توفر الغذاء ومقبولية السلطات الحاكمة، فالتغذية فيها متجانسة نسبياً، ولكن قبول المجتمعات المحلية لدور السلطات فيها منفصل عن نوعية الحياة وتوفر الغذاء والبنى التحتية والمواصلات، ولكنه مرتبط بالتعليم فقط. وربما يمكن تفسير ذلك إلى أن قبول المجتمعات المحلية للسلطات المحلية مرتبط بقضايا أيديولوجية أكثر منه بقضايا الخدمات ونوعية الحياة، والتي هي بالغالب أعلى قليلاً من المتوسط السوري[10].

ضمان الحيازة العقارية

تعدُّ ضمانات الحيازة العقارية إحدى أهم مقومات الاستقرار الاقتصادي في الأوضاع الطبيعية، إذ يستطيع السكان توفير نفقات السكن واستخدام مساكنهم كضمانات للقروض التجارية أو الشخصية، إضافة لكونها أصول ثابتة يمكن تسيّلها عند الضرورة لتلبية احتياجات أخرى، أو لاستخدامها لشراء عقارات وأصول أخرى. في الماضي، اعتمدت السياسات السورية حوافز لدعم شكل أساسي من أشكال الحيازة العقارية المتمثل بالتملك. وتركزت الأطر القانونية والاستراتيجيات الوطنية على شراء الولاءات المجتمعية من خلال التحكم بقدرة السكان في الوصول إلى تملك عقاراتهم، سواءً في القطاع الرسمي بأنواعه (العام – الخاص – التعاوني)، أم في القطاع غير الرسمي (مناطق السكن العشوائي)، ووصلت نسبة تملك السكان لعقاراتهم قرابة 86% في آخر إحصاء شامل للمساكن في سورية عام 2004. علماً أن المخزون العقاري توسع بشكل كبير بعد العام 2004، ولكن نسبة التملك بقيت تقدر دائماً بما يزيد عن 80%. وهي نسبة عالية جداً، إن دلت على شيء فإنما تدل على انعدام فرص الاستثمار الأخرى للسكان، وحجز نسبة عالية من أصول السكان في العقارات. بالمقابل فإن التملك لم يكن يعني تملكاً رسمياً بموجب سندات نظامية. فهناك أشكال متعددة من التملك بموجب تملك حصص من أراضي المشاع (في مناطق السكن العشوائي)، وتملك بموجب أحكام محكمة أو وثائق تسجل عند كاتب العدل. فقط حوالي 53% من أصحاب البيوت كانت تتملك بموجب سندات رسمية (طابو)[11].

تميَّز المخزون العقاري أيضاً بتشرذم عقاري كبير، فقوانين العقارات المعقدة لم تكن تشجع تصفية التركات وحل مشاكل الإرث بشكل سريع، مما يعني أن الكثيرين ممن يسكنون في بيوت لها سندات رسمية (طابو) لم يكونوا يملكون هذه البيوت

[9] لمزيد من المعلومات حول مؤشرات التسويغ المستخدمة في الدراسة راجع: الزعبي، زيدون وآخرون (2025).
[10] لمزيد من المعلومات حول مؤشرات الخدمات المستخدمة في الدراسة راجع: الدسوقي، أيمن وآخرون (2025).
[11] المكتب المركزي للإحصاء: http://cbssyr.sy/people%20statistics/housemoh.pdf

بمفردهم، وإنما بالتشارك مع أعضاء آخرين من أسرهم الممتدة. كل ما تقدم يدل على أن تصنيف العقار في الإحصاءات الوطنية على أنه ملك (طابو) لا يعني بالضرورة حماية كبيرة للحيازة[12]. تتفاقم هذه الظاهرة في العديد من مناطق السكن العشوائي، والتي توسعت بشكل كبير قبيل ثورة 2011، وخلال السنوات الأولى بعد انطلاق الثورة، فقد حاول النظام احتواء الغضب الشعبي بترك المجال مفتوحاً للبناء العشوائي[13]، فتوسعت مناطق السكن العشوائي بشكل كبير قبل أن تتعرض للدمار مجدداً، خاصة خلال العمليات العسكرية عامي 2018 و2019 حين انهارت مناطق خفض التصعيد، وما لحق ذلك من عمليات سطو على مخلفات الأبنية وإكساءاتها بعد تهجير سكانها عنها.

في ضوء ذلك يصعب تحديد موضوعي لحالة المخزون وحالة ضمانات الحيازة العقارية، لذا اعتمدت الدراسة مؤشرين أساسيين، المؤشر الأول: نسبة السكان الذين يسكنون في بيوت يملكون فيها حصة (رسمية أو غير رسمية) تؤهلهم للبقاء فيها بطرق محمية نسبياً، مقابل السكان الذين يسكنون في مساكن مستأجرة، أو وفق ضمانات حيازة أضعف. أما المؤشر الثاني: فهو مؤشر الإنفاق على المسكن من قبل الأسر كنسبة من دخل الأسرة. مع العلم المسبق أن هذين المؤشرين ليسا بالدقة الكافية لتحديد ضمانة الحيازة، ولكنهما يفيدان في تعريف القوة الاقتصادية للأصول العقارية للسكان، وبالتالي المساهمة في الاستقرار الاقتصادي للسكان. كما شملت الدراسة سؤالاً عن حيازة الأراضي غير المخصصة للسكن.

في الغالب، تظهر البيانات أن ملكية المساكن بقيت الشكل السائد لحيازة المسكن في أغلب أنحاء سورية، على الرغم من أن خصائصها وانتشارها تباينت بشكل كبير بين المناطق، وتغيرت بدرجات متفاوتة منذ بداية الحراك في 2011 وحتى اليوم:

- مناطق سيطرة حكومة نظام الأسد: تدل النتائج على أن النمط السائد من الحيازة في (83%) من المناطق هو التملك، يتبعه الإيجار كنمط ثان قوي، حتى في المناطق التي تشكل الملكية النمط الغالب فيها، ومن بعدها تأتي الإعارة كنمط ثالث متواجد بكثرة. وتظهر النتائج أن انتشار الملكية تراجع في المدن الكبرى كدمشق وحلب. فدمشق تكاد تتساوى فيها أنماط الملكية مع الإيجار والإعارة. بينما ترتفع النسبة بشكل كبير في محافظات مثل درعا وطرطوس وحماة باستثناء جيوب صغيرة فيها.
- مناطق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سورية: كان نمط الملكية النمط السائد في (75%) من المناطق، ولكن تظهر المنطقة اعتماداً أكبر على أنماط أخرى كالإيجار وعقود الرهن والاستثمار، مما يشير إلى الاعتماد على ترتيبات اجتماعية بديلة، خاصة في المناطق ذات الغالبية العربية، فتنتشر أيضاً أنماط غير رسمية من الحيازة كالإعارة.
- مناطق الحكومة السورية المؤقتة: كانت ملكية المسكن منخفضة، وأشارت نسبة لا تزيد عن (39%) بأن الملكية العقارية هي النمط السائد فيها، في حين أبدت (29%) من الإجابات بأن النمط السائد فيها حيازة المسكن دون عقود رسمية، مع وجود نسب عالية من المناطق التي يغلب عليها إيجار أو وضعية مخيمات النازحين غير المحمية قانونياً، مما يسلط الضوء على هشاشة ضمانات الحيازة وعدم استقرار الأسر اقتصادياً فيها.

[12] Hallaj. Omar Abdulaziz (2020). The HLP-Land Nexus in Syria. Report presented to UN Habitat to assess future HLP risks in Syria.

[13] Aita, Samir (2020). Urban Recovery Framework for Post Conflict Housing in Syria. Cercle des Economists Arabe.

- مناطق حكومة الإنقاذ: تصل المناطق التي يغلب عليها نمط الملكية إلى (54%)، مع انتشار الإيجار كنمط غالب في حوالي (35%) من المناطق. وهي النسبة الأعلى لانتشار الإيجار في سورية اليوم. بالمقابل تشهد المنطقة انتشاراً واسعاً للمخيمات كنمط أولي في حوالي (10%) من المناطق، وكنمط مشترك مع أنواع الحيازة الأخرى كالإيجار والإعارة في أغلب المناطق الأخرى، ويرجع ذلك إلى وجود عدد كبير من النازحين في المنطقة، وما يرافق ذلك من ظاهرة عدم الاستقرار التي يعاني منها النازحون. علماً أن محافظة إدلب تشهد اليوم أعلى نسبة من السكان الذين تهدمت بيوتهم في سورية، وهذا يعني أن الأمان الاقتصادي المبني على المخزون العقاري يكاد يكون الأضعف في إدلب.

يختلف الوضع بعض الشيء فيما يخص حيازة الأراضي غير المخصصة للسكن، إذ تكاد الحيازة عن طريق التملك تكون النمط الأكثر انتشاراً بالمطلق. ولكن تفيد أنواع جديدة من حيازة الأراضي عن طريق عقود الاستثمار أو (التضمين) التي تنتشر بكثرة كنمط ثان من الحيازة في أغلب المناطق على تغير في نمط الاقتصاد الزراعي في سورية. بينما يتراجع نمطا الحيازة عن طريق الإعارة أو الاستئجار إلى أنماط أقل انتشاراً، ولكنها قد تكون أنماطاً مهمة في بعض الجيوب. هذا يعني أن تحديد الحقوق العقارية للأراضي سيواجه تحديات مختلفة عن حالة الحقوق العقارية للسكن، ولا يمكن شملها في حلول نمطية موحدة فيما يسمى حقوق السكن والأرض والملكية (Housing, Land and Property, HLP)، في أدبيات العدالة الانتقالية.

وتفيد النتائج أيضاً أن حيازة المسكن عن طريق الملكية لا تعني بالضرورة أماناً اقتصادياً للأسر، فالأسر تضطر إلى دفع أجور صيانة أو تسديد قروض عن مساكنها، أو توفير تعويضات لباقي ورثة العقارات، ويكون العبء أكبر في حالة الإيجار أو السكن غير المستقر. ولكن حتى في حالة الملكية فإن الأسر تضطر إلى دفع نسب عالية من دخلها لتغطية نفقات السكن. وهذه الظاهرة إن دلت على شيء فإنها تدل على تراجع الدخل بشكل عام، فتكتفي الأسر بتغطية نفقات السكن والإطعام بالحد الأدنى على حساب كل النفقات الأخرى. علماً أن الإنفاق على السكن يعد غير لائق حين تنفق الأسر أكثر من ثلث دخلها على السكن[14]. بالطبع تعطي الأسر انطباعاً عاماً عن نسب الإنفاق على السكن غالباً مقارنة بدخلها الرسمي الرئيسي. وبالتالي فإن الأرقام الناتجة عن الدراسة هي أرقام تقديرية، لتوفير مؤشرات أولية وتحتاج إلى دراسات تفصيلية لاحقة.

ويمكن أن نلخص مستويات إنفاق الأسر على مساكنها وفق الخطوط العامة التالية:

- في مناطق الحكومة التي كانت خاضعة لسيطرة نظام الأسد: يرى حوالي 43% من المجتمع أن الإنفاق على السكن يستهلك نصف دخلهم أو أكثر، بينما أشار حوالي 37% من المستجيبين للدراسة بأن مناطقهم تنفق ما بين الربع والنصف من دخلها. أي إن 80% من السكان صاروا ضمن مستويات عالية من الفقر، وتراجعت نفقاتها الأخرى بشكل ملحوظ. تصل النسبة إلى حدها الأعلى في ريف دمشق (95% من السكان يدفعون أكثر من ربع دخلهم من أجل السكن)، وحدها الأدنى في درعا (72%). وهذا يعني أن جميع أنواع الحيازة في المنطقة لم تعد توفر الحد الأدنى من الأمان الاقتصادي للغالبية العظمى من سكانها.

---

[14] أنظر مثلاً:

UN Habitat (2019). The Global Housing Affordability Challenge:A More Compreshensive Understanding of the Housing Sector. https://bit.ly/4hzj6Zh.

- في مناطق حكومة الإنقاذ: الحالة العامة للإنفاق على السكن تقل بعض الشيء عن مناطق النظام، (38% ينفقون النصف فما فوق، و36% ينفقون ما بين الربع والنصف). ولكن المستويات مازالت عالية، مع العلم بأن نسباً عالية من السكان في إدلب يعيشون في المخيمات ويضطرون إلى إنفاق على السكن يختلف عن باقي المناطق، فإنفاقهم على السكن لا يوفر تحسناً أو ضماناً للحيازة على المدى الطويل، ولا يمكن عدّه استثماراً بعيد الأمد لدعم المرونة الاقتصادية للسكان[15].
- في مناطق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سورية: يكاد الإنفاق على السكن يتساوى مع مستوياته في مناطق حكومة الإنقاذ (38% لنسب الأسر التي تنفق أكثر من نصف دخلها، و37% تنفق ما بين الربع والنصف)، علماً أن نسب سكان المخيمات يقل بشكل كبير عن مناطق حكومة الإنقاذ، أي إن الانفاق يعطي في نهاية المطاف استثماراً أفضل لإمكانيات ضمانات الحيازة من مثيله في مناطق الإنقاذ، وإن دل في المرحلة الحالية على مستويات من الفقر قد تكون متشابهة.
- في مناطق الحكومة السورية المؤقتة: تكاد نسب الإنفاق تصل إلى المستويات الأعلى لمناطق سيطرة النظام، مع فارق انتشار واسع للمخيمات، مما يدل على أن الوضع هناك يكاد يكون الأسوأ من بين جميع المناطق من لمستويات الفقر وغياب ضمانات الحيازة.

بالغالب لا يوجد ارتباط حقيقي في البيانات بين مستويات الإنفاق على السكن وحالة الخدمات في المناطق السورية المختلفة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على انفصال الخدمات عن القاعدة الضريبية المحلية، فالملكية العقارية غالباً ما تكون مؤشراً للقوة الاقتصادية في أي منطقة. في سورية يدل انفصال مؤشرات الحيازة والأمان العقاري عن مؤشرات الخدمات إلى أن تمويل الخدمات صار مستقلاً عن الحالة الاقتصادية للمنطقة، وأصبح يعتمد بالغالب على تمويلات غير مستدامة ناتجة عن تحويلات المغتربين أو دعم المانحين، أو استغلال الموارد الطبيعية بشكل غير مستدام. بمعنى آخر فإن جميع الخدمات المقدمة في سورية اليوم غير مستقرة، نتيجة انفصالها عن الاقتصاد المحلي، وهي مهددة مباشرة بالتوقف في حال تغيرات مستويات التمويل الخارجية.

الدخل

يعكس المشهد الاقتصادي في مختلف مناطق السيطرة التحديات البنيوية والخصوصيات المحلية، ولكن الخطوط العامة الكبرى للدخل تكاد لا تتغير كثيراً في أغلب المناطق، إذ يشكل العمل المصدر الأساسي للدخل في أغلب المناطق، مع بروز الأعمال الحرة والتوظيف العسكري كأنواع أساسية من العمل في مناطق عديدة. ورغم انتشار التحويلات المالية بشكل واسع في بعض المناطق، قد تصل إلى 60% في السويداء، فإن المعدلات العامة للتحويلات قرابة 20%، مع كون مناطق سيطرة حكومة الإنقاذ الأقل اعتماداً على تحويلات المغتربين (قرابة 5%). وتشكل المساعدات الخارجية للمنظمات الدولية

[15] لمزيد من المعلومات راجع:

Aita, S., Al Taleb, Ahmad, and Zoabi, Sohaib (2023): Assessment of the Economic; Social, and Governance Challenges in Syria Internally Displaced Population Camps; Cercle des Economistes Arabes. https://www.economistes-arabes.org/fr/1247-2/.

والأممية نسبة محدودة من دخل السكان، فيما عدا مناطق سيطرة الحكومة المؤقتة (قرابة 26%) والإنقاذ (9%)، أما في باقي المناطق فهي لا تشكل أكثر من 6% في أحسن الأحوال في مناطق النظام، ودون ذلك بكثير في مناطق الإدارة الذاتية. بالغالب لا يملك السكان مصادر دخل أخرى كريوع أو أجارات عقاراتهم أو عائدات استثماراتهم إلا بالحد الأدنى. وتتراوح تلك الريوع ما بين 12% في مناطق الإدارة الذاتية، و2% في مناطق الحكومة المؤقتة.

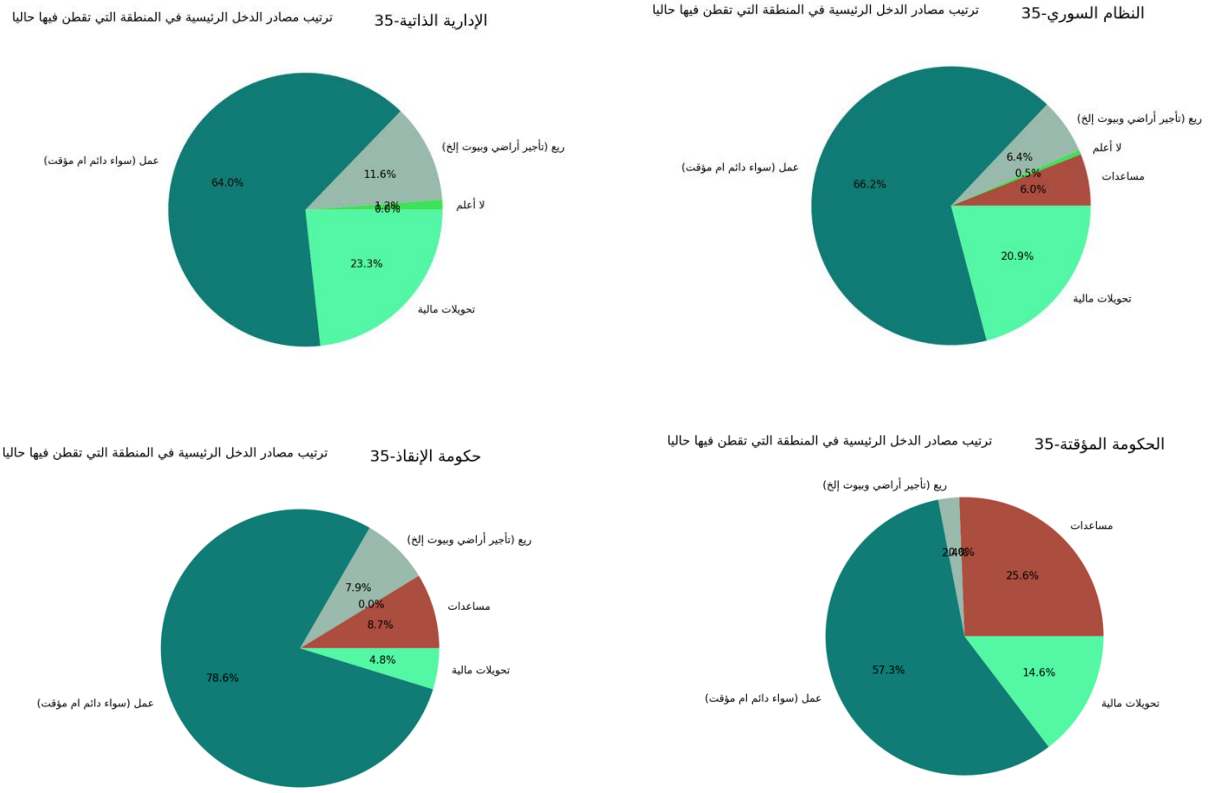

الشكل 5: توزيع مصادر الدخل للأسر في المناطق المختلفة.

يبقى العمل إذاً المصدر الأساسي للدخل لأغلب الأسر السورية، رغم كل الحديث والمفاوضات السياسية الدولية الخاصة بعبور المساعدات والاستثناءات الإنسانية المتعلقة بالعقوبات الاقتصادية، وما يؤثر على بقاء الناس أكثر من أي عامل آخر القدرة على توليد فرص عمل كريمة للسكان، فالحيز الذي تشغله المساعدات الإنسانية لا يفي إلا بالحد الأدنى من أسباب البقاء، بينما يشكل تحريك الأسواق وتوليد اقتصادات محلية قادرة على توليد فرص عمل السؤال الأكثر دقة في دعم سبل العيش. ويظهر واضحاً من نتائج البحث أن أغلب الأسر تلجأ إلى أكثر من عمل واحد لتوفير الحد الأدنى من الدخل، مع كون العمل في القطاع الخاص المصدر الأكبر للدخل، حتى حينما تتوافر فرصة لعمل رسمي لأحد أفراد الأسرة. ويشكل العمل في أكثر من مكان عمل مع إمكانات عمل غير مستدام (عمال المياومة أو العمال الفصليون) أكثر من 60-70% من أنواع العمل، في أغلب المناطق مع اختلافات نسبية بينها. ولكن الظاهرة الواضحة انعدام الأمان الوظيفي لغالبية السكان، فحتى في مناطق الإدارة الذاتية التي وفرت نسباً عالية من العمل في القطاع الحكومي؛ فإن نسبة الأسر التي تعيش

من مصدر عمل مستقر وحيد لا يتجاوز 40% من الأسر، تليها مناطق النظام (30%)، بينما يتراجع العمل الدائم الوحيد في مناطق سيطرة الحكومة المؤقتة إلى 17%، وفي مناطق حكومة الإنقاذ إلى 6%.

ورغم الفقر الكبير وتراجع مستويات الدخل يبدو أن انعدام أي فرصة عمل ضمن الأسرة الواحدة يبقى محدوداً، إلا في مناطق سيطرة الحكومة المؤقتة، التي وصل فيها مستوى انعدام فرص العمل لأي من أفراد الأسرة إلى قرابة 20%، مقابل قرابة 1.2% فقط في مناطق الإدارة الذاتية. هذه النسب لا تتساوى مع نسب البطالة، التي تحدد على أساس عدد الأفراد الذين يبحثون عن عمل فلا يجدونه. ومن المعتقد أن نسب البطالة ستكون أكبر بكثير من هذه النسب. ولكن الظاهر من هذه الأرقام أن هناك تحولاً كبيراً في معدلات الإعالة في سورية، إذ تتوجه نسب أكثر من أفراد الأسرة للعمل لتوفير الحد الأنى من أسباب البقاء لأسرهم، بينما كانت في الماضي لا تتعدى قرابة معيل واحد لكل أربعة أشخاص قبل 2011[16].

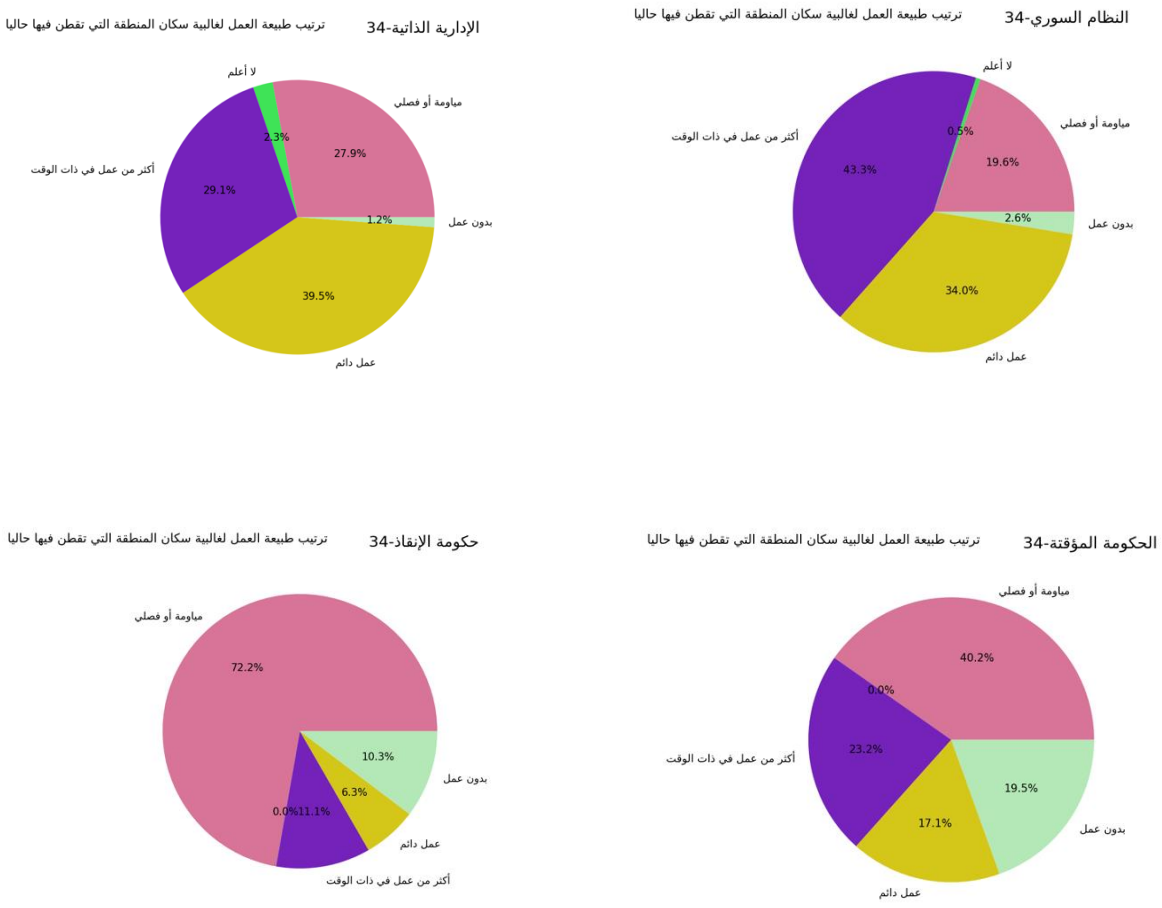

الشكل 6: توزيع طبيعة أنواع العمل بالنسبة لغالبية السكان في المناطق المختلفة

تختلف طبيعة العمل من منطقة لأخرى، فالعمل الأساسي الأكثر انتشاراً في جميع المناطق اليوم هو العمل الحر، باستثناء مناطق الإدارة الذاتية، التي لا يشكل فيها العمل الحر أكثر من 15%. وبينما يتراجع العمل الحكومي كمصدر أساسي للدخل في كثير من المناطق إلا أنه إذا تم تشميله مع العمل ضمن تنظيمات عسكرية أو مسلحة أصبح مصدراً مهماً للدخل، خاصة

[16] المكتب المركزي للإحصاء (2011). المجموعة الإحصائية لعام 2010.

في مناطق سيطرة النظام ومناطق سيطرة الإدارة الذاتية. إن عمليات التسريح المتسارعة التي تمت في صفوف الجيش والمتوقعة في صفوف القطاع الحكومي بعد انهيار النظام، سيكون لها أثر كبير في فقدان الأمان الاقتصادي لقرابة نصف الأسر السورية في تلك المناطق. وبغض النظر عن الرؤية بعيدة الأمد في تخفيف الإنفاق الحكومي، وزيادة الاعتماد على القطاع الخاص في توليد فرص عمل على المدى البعيد، كما هو الحال في إدلب اليوم، فإن الأثر المباشر على تلك الأسر سيكون قوياً، وسيحدد قدرتها على البقاء إذا لم تتوفر بدائل سريعة لتوليد فرص عمل كريمة لها.

وتظهر نتائج الدراسة أن عدداً قليلاً فقط من الأسر يعتمد على العمل في المنظمات غير الحكومية لا يتجاوز 1-2% في أحسن الأحوال. وعلى عكس المتوقع في الأدبيات فإن العمل المدني والعمل مع المنظمات الأممية لم ينتشر ولا يوفر قاعدة توظيف واسعة، رغم كونه ربما أحد أفضل مصادر الدخل للعاملين فيه مقابل القطاعات الأخرى. ولا يعدّ العمل مقابل الأجر في القطاع الخاص نمطاً منتشراً بأكثر من 20% في أغلب المناطق. أي إن العمل الخاص المتوفر في الغالب عمل حر، أو عمل في فعاليات صغيرة أو متناهية في الصغر، وهذه الفعاليات سيكون لها أكبر الأثر في توليد فرص العمل مستقبلاً، ويجب توجه السياسات المستقبلية لتحسين الشروط العامة لانتشارها وتوسعها. إن التركيز على تحرير الاقتصاد بعد سقوط النظام لا يعني بالضرورة تحسين بيئة الأعمال الخاصة بهذا النوع من العمل، بل سيتجه بالغالب لتحفيز الاستثمارات الكبرى، وتحتاج هذه الفعاليات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية في الصغر إلى شروط حماية في البداية، كي لا تنسحق هي الأخرى إذا توجهت السياسات الاقتصادية لتحرير الاقتصاد دفعة واحدة بدون دراسة وقع الانفتاح الاقتصادي على هذه الشريحة، التي توفر أكبر فرصة توليد عمالة في المرحلة الانتقالية.

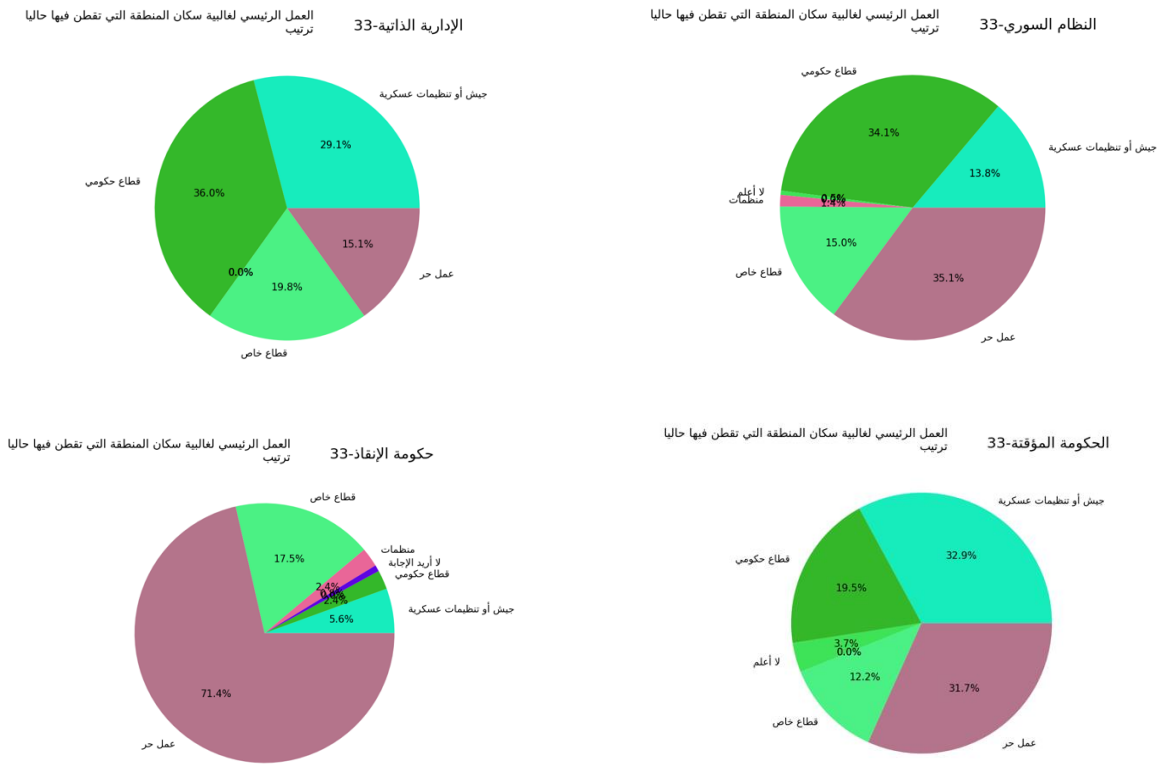

الشكل 7: توزيع قطاعات العمل بالنسبة لغالبية السكان في المناطق المختلفة

الاقتصاد السياسي للبقاء

كما ظهر في نتائج البحث أعلاه فإن توفر الخدمات والأمن الغذائي وحماية الحقوق العقارية وتوليد فرص العمل لم يكن مرتبطاً بجودة الحوكمة مباشرة أو بمشروعيتها (تسويغها من قبل المجتمعات المحلية). ورغم وجود علاقة طردية بين الحوكمة والخدمات بشكل عام، فهذا ليس مرده إلى كون الجهات الحاكمة هي التي توفر الخدمات مباشرة، ولكنها استطاعت في بعض الحالات أن توفر بيئة متضافرة يتكامل فيها عمل المنظمات وعمل القطاع الخاص وتحويلات المغتربين في توفير حد أدنى من الخدمات. ولكن لا يمكن إرجاع ذلك إلى علاقة سببية وحيدة، ولكن إلى تشكل بيئات محلية داعمة، تعتمد على مزيج من الرأسمال الاجتماعي وتكامل القطاعات لتوفير اقتصاد سياسي، إما أن يكون داعماً لاكتساب قبول المجتمعات المحلية، كما هو الحال في درعا ومناطق سيطرة حكومة الإنقاذ ومناطق الإدارة الذاتية ذات التواجد الأكبر للمكون الكردي فيها، أو إلى تشكل اقتصاد سياسي غير داعم مبني على احتكار الموارد (مناطق سيطرة النظام)، أو عدم تكامل القطاعات والخدمات وتشرذم آليات اتخاذ القرار (مناطق سيطرة الحكومة المؤقتة).

لقد أفضت أعوام النزاع بعد أن قرر النظام اتباع الحل العسكري في البلاد إلى تحولات بنيوية في طبيعة الاقتصاد السياسي السوري، فرغم تعاظم دور القطاع العام (مشملاً العمل في القطاعات العسكرية والأمنية)، حجماً، ونسبته في توفير الدخل للأسر السورية في جميع المناطق، إلا أن القطاع العام لم يعد مرتبطاً باقتصاد محلي حقيقي، ولا بتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين. على العكس من ذلك تحول القطاع العام إلى قطاع طفيلي يلبي حاجة قوى الأمر الواقع لبناء الولاءات المجتمعية وشبكات المحسوبية، وتم تجيير الخدمات ومقومات البقاء وإلقاء مسؤوليته على عاتق المنظمات وعمل القطاع الخاص والتكافل الاجتماعي والرأسمال الاجتماعي غير النقدي. بالغالب، عند النظر إلى مؤشرات الحوكمة المختلفة فإن أغلبها لا يوفر أي علاقة إحصائية بين دور قوى الأمر الواقع وتوفير الخدمات، ولكن ما يبدو أنه يؤثر أكثر ويتوافق طرداً مع توفر الخدمات مؤشرات البيئة العامة التي توفرها تلك القوى، لتفهمها لاحتياجات وأولويات وعادات المجتمعات المحلية، وتوفيرها لآليات مناسبة لضمان عدالة التوزيع. وهنا يبرز دور حكومة الإنقاذ، ودور قوى الأمر الواقع في درعا، ودور الإدارة الذاتية حيث التواجد الكردي (لا ينطبق الحال على مناطق الإدارة المدنية ذات الأغلبية العربية). ولكن نتائج الدراسة تظهر هشاشة الحلول البديلة التي وفرتها هذه الأنظمة، واعتمادها على آليات غير مستدامة وغير نابعة من الاقتصاد المحلي لتوفير تلك الخدمات. سيكون من الصعب جداً في المرحلة الانتقالية نقل تلك التجارب وتوسيعها على باقي المناطق في سورية.

وكما وضحت الدراسة، فإن سورية اليوم باتت مقسمة من ناحية اقتصاداتها السياسية وطبيعة العلاقة بين المؤسسات العامة فيها وبين المجتمعات المحلية إلى تقسيمات خفية لا تشبه تقسيمات السيطرة العسكرية ومناطق النفوذ أو مناطق الحوكمة، فما يسمح للمجتمعات المحلية بالبقاء لا يتوقف على أدوار الجهات الحاكمة فيها. إن انهيار النظام أو إلغاء منظومات الحوكمة السابقة لانهيار النظام لن تغيّر من طبيعة الاقتصاد السياسي لتلك المناطق بالسرعة الكافية لتدارك التحديات الاقتصادية والحوكمية التي خلفها ذلك الانهيار. إن اعتماد الحكومة الجديدة على أنماط ومبادئ حوكمية

استخدمت في إدلب وأظهرت حداً مقبولاً من النتائج الإيجابية، لن يكون قابلاً للتكرار في مناطق أخرى بدون دراسة وتحليل معمق لأوضاع كل منطقة.

لفهم كيف تشكل هذا الاقتصاد السياسي في المناطق السورية المختلفة، تم تقسيم الوحدات الإدارية على مستوى النواحي إلى أربع مجموعات مختلفة، بناءً على تشابه إجاباتها ووجود علاقات طردية بين مؤشراتها الحيوية الكمية منها والنوعية. وقد سمح لنا هذا ليس فقط بمقارنة أداء المناطق ومستويات الرضى، ولكن أيضاً بمقارنة الأسئلة المتعلقة بالملكية والدخل وما إلى ذلك، والتي تم قياسها نوعياً وتراتبية الظواهر فيها بحسب رأي المستجيبين للدراسة. وفي هذا التحليل، تم استخدام تقنية (clustering) لتحديد المناطق ذات الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتجانسة، كما هو موضح من خلال نتائج المسح الخاصة بها. تسمح لنا هذه التقنية برؤية الانقسامات الطبيعية في البيانات، مما يكشف عن فهم الضعف النسبي، والمرونة، والاستقرار، أو الهشاشة في المناطق المختلفة.

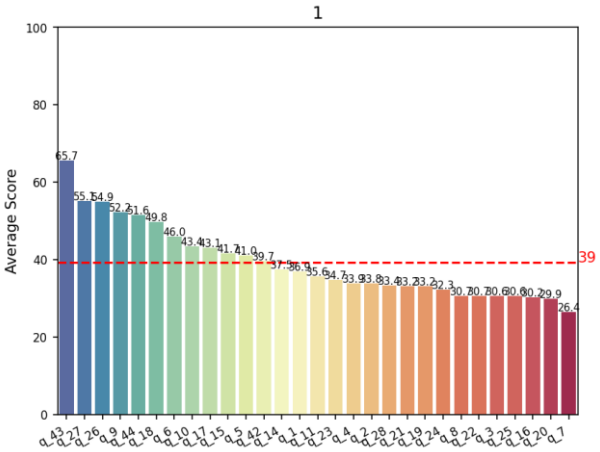

المناطق المعرضة للخطر

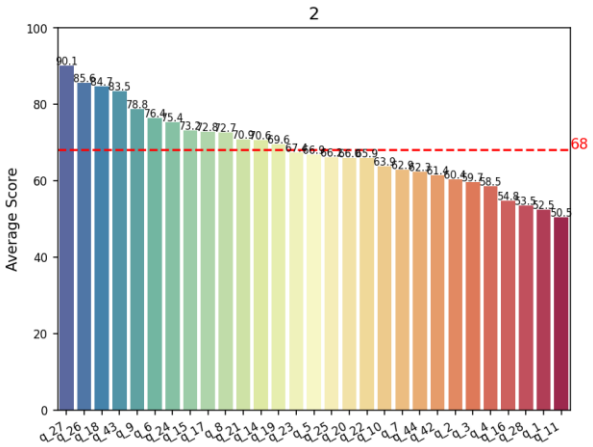

المناطق المتماسكة

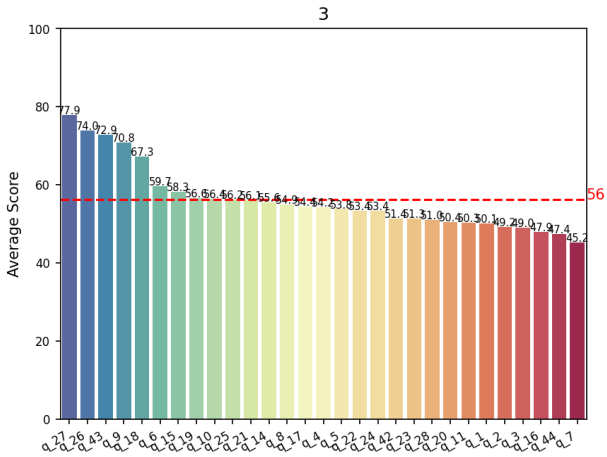

المراكز الحضرية الفاسدة

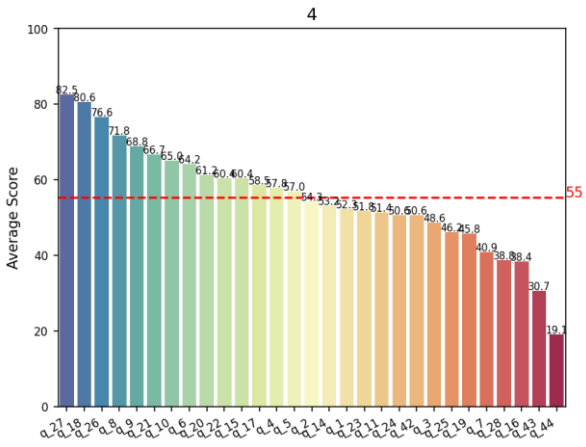

الريف المتعثر

وقد تم تحديد أربع مجموعات مختلفة من المناطق حسب الرضا المجتمعي حول مجمل مؤشراتها:

- المناطق المعرضة للخطر بشكل حرج: ظهرت أدنى مستويات الرضى المجتمعي في هذه المناطق، مما يعكس حالة متردية للغاية للاقتصاد السياسي. وتبرز مدينة حمص كمثال صارخ على هذه الحالة، إلى جانب مناطق في عفرين. وشهدت هذه المناطق تغييرات اجتماعية مع رؤية سلبية للغاية لتأثير التغييرات الاجتماعية والاقتصادية على التماسك الاجتماعي. كما كانت معدلات الاختفاء القسري مرتفعة بشكل كبير مقارنة بالمناطق الأخرى، مما أدى إلى تفاقم انعدام الثقة والخوف لدى المجتمعات في هذه المناطق. تعاني هذه المناطق أيضاً من انقطاع تقديم الخدمات وتفكك هياكل إدارتها، مما يعكس التحديات المركبة التي أفرزتها حالة الحرب. وتشهد هذه المناطق تراجعاً كبيراً لدور المنظمات والعمل المدني، مما حرمها من البدائل العملية التي وفرت حلولاً خدمية أفضل في المناطق الأخرى.
- الريف المتعثر: كان أداء هذه المناطق (خاصة المنتشرة في أرياف دير الزور والحسكة والسويداء والقامشلي والبادية وبعض أرياف شمال حلب والساحل السوري) منخفضاً إلى حد ما في معظم أسئلة الاستطلاع، خاصة فيما يتعلق بأداء الخدمات. تعتمد هذه المناطق في الغالب على الغذاء المحلي، وتميل إلى تبني وجهة نظر سلبية بشأن العلاقات مع مناطق السيطرة الأخرى. ومن المثير للاهتمام أن المجتمعات في هذه المناطق تعتمد على العمل العسكري كقطاع عمل أساسي. أي إن تراجع الزراعة كمصدر دخل جاء على حساب العسكرة في تلك الأرياف. هذه المناطق كانت مهمشة تاريخياً، وتجسد الإهمال المنهجي للمناطق الريفية في سياسات التنمية، وهي حالة ممتدة منذ ما قبل الثورة، ولن يكون توجيه التنمية لها سهلاً في المستقبل.
- المراكز الحضرية الفاسدة: أظهرت هذه المناطق درجات عالية من التناغم بين مؤشراتها، ولكنها لا تعبر عن رضى مرتفع، إنما تعكس حالة متوسطة في معظم المؤشرات. تتكون هذه المجموعة من مدن حلب ودمشق واللاذقية وحماة بشكل أساسي، ولكنها تمتد إلى جيوب عمرانية أخرى في عدد من المناطق الأخرى. تميل هذه المناطق إلى تماسك اجتماعي أقوى من المناطق الأخرى، مدعوماً بالأعمال الخيرية وعمل المنظمات. ومع ذلك، فإن الأسئلة المتعلقة بالشفافية والعدالة والنزاهة والمشاركة السياسية سجلت درجات منخفضة بشكل ملحوظ. إذ غالباً ما تمتلك هذه المناطق مزيجاً من الاقتصادات الرسمية وغير الرسمية، بجانب الفساد المرافق لتقديم الخدمات وتخصيص الموارد. غالباً ما تعمل المصالح الخاصة للنخب الحضرية على تعقيد جهود الإصلاح بشكل أكبر، مما يؤدي إلى ترسيخ الفساد وانعدام الكفاءة في تقديم الخدمات.
- المناطق المتماسكة: أظهرت هذه المناطق مستويات رضى جيدة جداً بشكل عام، وأثبتت أنها الأكثر مرونة في البلاد. ويشمل هذا التصنيف معظم إدلب والضواحي الشمالية لحماة وجبال طرطوس ودرعا وضواحي دمشق الشمالية والرقة وعدد من المناطق الشمالية على طول الحدود التركية، بما في ذلك مناطق سيطرة الإدارة الذاتية وبعض مناطق غصن زيتون ودرع الفرات. ويرى المجتمع فيها دوراً أساسياً لمنظمات المجتمع المدني والمؤسسات المحلية في تزويد الخدمات وتوفير الأمن الاجتماعي، ما يجعلها أكثر استقراراً من باقي المناطق. كما ترى المجتمعات فيها أن الغذاء يعتمد على الاستيراد من الخارج أو من مناطق السيطرة الأخرى. ويظهر أن القطاع الخاص يوفر فرص عمل أكثر مقارنةً مع

المناطق الأخرى. وتستفيد هذه المناطق من مؤسسات الإدارة اللامركزية والتجارة عبر الحدود، والتي على الرغم من كونها غير رسمية، إلا أنها تعزز الاقتصادات المحلية وتوفر حماية من الأزمات

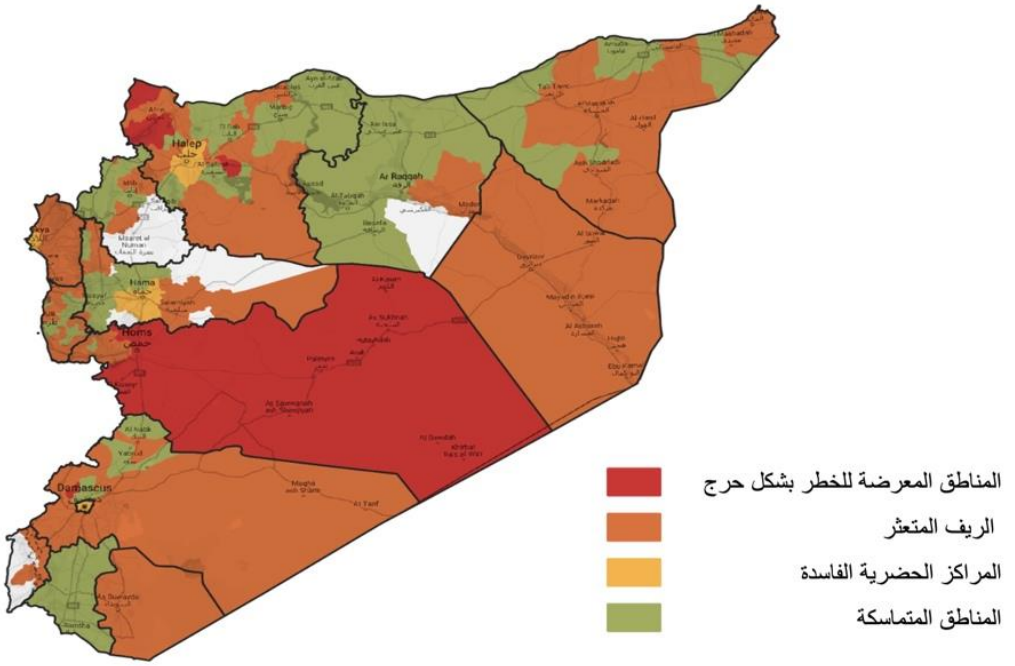

الشكل 9: خريطة الأنماط الاقتصادية والحوكمية البنيوية قبيل انهيار النظام.
هذه الأنماط غير مرتبطة حصراً بطبيعة القوى المسيطرة على الأرض وهي في الغالب تختلف حتى ضمن مناطق السيطرة الواحدة. وهذا يدل على أن الجغرافية الجديدة للاقتصاد السياسي في سورية ستكون مستعصية على الحلول السريعة والمرتجلة.

توفر هذه الخريطة تفسيراً مبدئياً لتراجع قدرة النظام السوري على استرضاء المجتمعات المحلية، فرغم توفيره فرص عمل في القطاع العام والقطاعات العسكرية والأمنية، إلا أنه لم يستطع أن يوفر بيئة قادرة على تأمين الخدمات بشكل عادل ومنصف، ولم يوفر بيئة تسهم في عمل القطاع الخاص وتوليد فرص عمل مستدامة. لقد اعتمد النظام السوري على مبدأ بناء المحسوبيات، وسمح للفساد بالانتشار إلى مستويات أعلى بكثير من المناطق الأخرى، كي لا يقوم بالإصلاحات الضرورية لتوفير بنية اقتصادية عادلة وشفافة للجميع. لم توفر المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام منظومات نموذجية من الاقتصاد السياسي، ولكنها بالغالب وفرت تفوقاً تنافسياً محدوداً، كان له أثر في نهاية المطاف بقلب موازين القوى. بيد أن انهيار النظام لا يعني بالضرورة إلغاء هذه الأنماط العميقة من الاقتصاد السياسي في سورية، ويجب في نهاية المطاف العمل بتأن، ودراسة أوضاع المحليات بدقة قبل البدء بارتجال حلول قد تكون مناسبة في حالة بعض المناطق، ولكنها ستعجز عن توفير حلول شاملة للاقتصاد السوري في المستقبل.

التوصيات

إن عملية توحيد البلاد بعد قرابة 14 عاماً من النزاع، الذي ولّده تحجر النظام البائد وتفضيله تقسيم البلاد على إيجاد حل سياسي يضمن وحدتها، يفرض تحديات عديدة ليس أقلها توحيد المنظومات الاقتصادية والخدمية في المناطق

المختلفة. وضحت هذه الدراسة كيف تشكلت كيانات اقتصادية واجتماعية وخدمية وحوكمية مختلفة على طول الجغرافيا السورية وعرضها. وركزت الدراسة على توثيق الوضع الاقتصادي المتعلق ببقاء المجتمعات المحلية قبيل انهيار نظام الأسد لتوفر بذلك نقطة مرجعية في المقارنة والتحليل الاقتصادي اللازم لرسم استراتيجيات التعافي في المستقبل. ورغم أنه من السابق لأوانه استخلاص استراتيجيات كاملة لإعادة الإعمار بناء على نتائج الدراسة إلا أنها تقدم توصيات عامة يمكن أخذها بعين الاعتبار عند رسم السياسات في المدى المنظور:

1. **دعم المجتمعات المحلية لحمايتها من التضخم ومن منعكسات التحولات البنيوية للانفتاح الاقتصادي:** الاقتصادات المحلية وصلت حداً من الانكماش والتراجع معتمدة على الرأسمال الاجتماعي والدعم المادي والدعم غير النقدي للحفاظ على بقائها. إن عمليات الانفتاح الاقتصادي اليوم، ولو بالحد الأدنى، ستولد تدفقات نقدية كبيرة نسبياً في سوق منكمش. وهذا من شأنه أن يزيد التضخم بشكل متسارع، مما قد يؤدي إلى انهيار منظومات التكافل المجتمعية اللانقدية ويدفع بملايين السوريين إلى المجاعة. ولا بد من الإسراع في دعم منظومات التكافل الاجتماعية الرسمية والشعبية بالسرعة الكلية. إن سرعة تزايد التضخم ستكون أكبر بكثير من سرعة توليد فرص عمل جديدة قد تنتج عن الانفتاح الاقتصادي.
2. **التأني في تعميم تجارب الإصلاح الاقتصادي:** لا يمكن نقل التجارب الاقتصادية للمحليات مباشرة إلى المستوى الوطني. ورغم أن بعض التجارب كانت أفضل من غيرها إلا أنها كانت مرتبطة بظروف محلية لا تتوافر في باقي المناطق. لذا يجب التأني وعدم تعميم تلك التجارب بدون فهم دقيق لعوامل نجاحها ولضمان استدامة تلك العوامل. توفير الخدمات عن طريق الدعم الخارجي لن يكون مستداماً بدون توليد لمضاعفات اقتصادية وقاعدة ضريبية محلية.
3. **دعم القطاعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية في الصغر:** رغم الطاقة الكامنة في القطاعات الاستثمارية الكبرى على المدى البعيد في سورية، إلا أن توليد فرص عمل في المدى المنظور سيكون في القطاعات الصغيرة والمتناهية في الصغر، وبدرجة أقل في الفعاليات المتوسطة، ويجب التركيز على توفير بيئة مناسبة لها من ناحية تسهيلات الترخيص والتحول من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي.
4. **العمل على حماية المخزون العقاري لكل السوريين:** لن يكفي التركيز على الإطار القانوني لحماية الحيازة العقارية، فهناك إطار اقتصادي ضاغط يفرض على السكان تحديات اقتصادية للحفاظ على حق السكن. يجب تلافي الحلول السريعة التي تعتمد فقط على المعايير القانونية لتوفير ضمانات الحيازة العقارية، وعلى ترميم عدد محدود من المساكن وترك باقي السكان بدون تمويل أو حلول واقعية، من شأن ذلك أن يخلق مضاربات عقارية وعوامل تلاعب في سوق السكن سيكون له أكبر الأثر في حرمان النسبة العظمى من السكان من قدرتهم على الحفاظ على حقوقهم العقارية، حتى وإن تم لهم إثبات ملكياتهم، وسيضطرون إلى بيع عقاراتهم أو التخلي عنها والانتقال للسكن في مناطق أخرى. بدلاً من دعم العرض في قطاع السكن من خلال ترميم عدد محدود من المنازل، يجب التوجه لدعم العرض ودعم الإمكانات الذاتية للسكان لترميم منازلهم، بطرق تحد من التضخم والتلاعب بالأسواق العقارية.
5. **رسم خطة مرحلية و اقعية للإصلاح الاقتصادي:** رغم أن هناك متطلبات سريعة للإصلاح الاقتصادي، إلا أن التسرع في إصلاح القطاع العام سيؤثر على فرص البقاء، ولا بد من توفير تحول تدريجي لتهيئة وتدريب العاملين في

القطاع العام للتحول إلى القطاع الخاص، مع توفير بدائل وحوافز تمويلية، كمؤسسات التمويل الصغير وبرامج المنح الصغيرة. وكذلك الأمر فيما يخص توفير فرص إعادة الاندماج والتحول عن العسكرة (التي شكلت مصدراً أساسياً لعدد كبير من الأسر في جميع مناطق السيطرة العسكرية) إلى اقتصاد السلم. إن ضمانة دمج هؤلاء في الحياة الاقتصادية المدنية ستشكل عاملاً رئيساً في توفير الأمان، وعدم تحول هؤلاء المقاتلين إلى الإجرام أو معارضة السياسات الإصلاحية مستقبلاً.

6. **التركيز على الاستثمارات القادرة على توفير مضاعفات اقتصادية:** إن تعافي الاقتصادات المحلية مرتبط بقدرة القطاعات المختلفة على بناء بيئة اقتصادية متكاملة، لتتكامل الفعاليات الصغيرة مع الفعاليات الكبيرة، وتشكل معاً سلاسل قيمة تستطيع أن تعبر خطوط الشرخ الاقتصادية غير الرسمية التي ولدها النزاع، وهذا يتطلب من الحكومة تحفيزاً أكبر للقطاعات المنتجة، والتي تعتمد سلاسل قيمة محلية وتولد مضاعفات اقتصادية وطنية. العديد من فرص الاستثمار المطروحة في سورية اليوم لن تأخذ هذه الأولويات بعين الاعتبار، وستركز على المشاريع ذات المردود السريع في القطاعات التجارية والسياحية. وهي ضرورية ضمن حزمة استثمارات جديدة. ولكن يجب أن تضمن حزمة الاستثمارات حوافز لقطاعات منتجة، قادرة على توليد عمالة ومضاعفات اقتصادية، توفر قاعدة ضريبية تستطيع أن توفر الخدمات بشكل مستدام على المدى الأبعد، بعد أن ينتهي اهتمام المانحين بسورية.

www.OmranDirasat.org
OmranDirasat